دفتر أحوال السودان

أثر Atar
الأسبوعية، العدد (144)، الخميس، 29 أكتوبر 2026م
شبكة أثر

الجزيرة:
أزمة الوقود تعطل الحياة
وعربات الكارو تنقذ المواطنين

ولاية الخرطوم:
المعلمون يواصلون الإضراب
لليوم الثاني هذا الأسبوع

اللوحة من أعمال الفنان: محمد عثمان «قاكي»

الجزيرة: أزمة المواصلات تعطل الحياة وعربات الكارو تنقذ المواطنين

مراسل أتَر

يعمل هيثم محمد أحمد سائقاً لمركبة مواصلات، في الخط الناقل ما بين أبو عشر ومدينة ود مدني بولاية الجزيرة، وظلّ يبحث لسبعة أيام متواصلة عن جالون جازولين لمركبته المتوقفة لأكثر من عشرة أيام، وقد تعرف في رحلته تلك على عالم موازٍ تشكل في الولاية، نتيجة انعدام الوقود بها.

مر هيثم بتجارب مماثلة في الفترات السابقة، لكنه يقر بأنه لم يشاهد أزمة مماثلة منذ مطلع عام 2018، إذ يقول لمراسل «أتَر»: «أتنقل الآن بعربة كارو بحثاً عن الجازولين، ليس لتشغيل مركبتي بل لكي أحافظ على بطاريتها، فإذا تعطلت بسبب عدم تشغيلها لفترة فإن ذلك سيضيف عليّ عبء شراء أخرى جديدة، وسعرها الآن يفوق المليون جنيه في السوق. تواصلت رحلتي لأيام من تاجر وقود إلى آخر، وسمعت أسعاراً فلكية، وهناك من يشترط الكاش بدلاً من بنكك، وحين أحضره أجد الجالون قد ظفر به شخصٌ غيري. تمكنت الآن، بعد مشقة، من شراء جالونين بـ 320 ألف جنيه».

وفي إحدى الطلمبات بمنطقة طابت، يقف طلال رحمة الله، لثمانٍ وأربعين ساعة في انتظار الحصول على حصته من الوقود، وكلما اقترب من المضخة، فوجئ بوقوف آخرين أمامه لتعبئة سياراتهم. يوضح رحمة الله لمراسل «أتَر»، أن تلك السيارات تعود لنظاميين بناء على لوحاتها.

كذلك يؤكد سائق بمحلية أم القرى، جنوبي شرق الجزيرة، لمراسل «أتَر»، إن مركباتٍ عسكرية تأتي محملة ببراميل فارغة تُملأ من الطلمبات هناك، ولا يكترث سائقوها لطوابير سيارات المواطنين الطويلة. وفي محلية أم القرى نفسها، وثقت شكاوى لمواطنين عبر وسائط التواصل الاجتماعي، تعبئة براميل وقود لمركبات قتالية يقودها نظاميون، وسط انتظام المواطنين في صفوف الانتظار.

في اجتماعه يوم الأربعاء الماضي، وجه والي الجزيرة الطاهر إبراهيم، بحسب وكالة سونا، كلاً من المدير التنفيذي لمحلية ود مدني الكبرى، ومدير إدارة المواد البترولية بالولاية، ومدير شرطة المرور، وممثلي غرف النقل والحافلات والاتحاد والنقل الوسيط، بوضع آلية عاجلة لمعالجة أزمة المواصلات العامة بالولاية، وإيجاد حلول فورية تضمن انسياب حركة النقل وتخفف معاناة المواطنين، مع اعتماد إجراءات لضبط توزيع الوقود ومكافحة السوق الأسود وتعزيز الرقابة على وسائل النقل.

وكشفت جولة لمراسل «أتَر»، في الأسواق الموازية للوقود في ولاية الجزيرة، عن أن سعر جالون البنزين بلغ 130 ألف جنيه، وفي بعض المناطق أخرى يتراوح بين 140 و150 ألف جنيه، ويشترط تجار السوق

الموازية البيع نقداً وليس عبر التطبيقات البنكية، في أغلب المعاملات.

في مدينة ود مدني حاضرة الولاية، بلغت تعرفة المواصلات الداخلية ما بين 2000 و2500 جنيه حسب طول الخط، حتى نهاية سبتمبر الماضي، لتبدأ بعدها سلسلة زيادات غير معلنة في التعرفة، لتصل إلى ما بين 3500 و5000 جنيه للمقعد في حال ظفرت به. يعلق أحد سكان حي مايو، لمراسل «أتَر» عن هذا الحال، بأن « كرسي الحافلة أصبح أصعب منالاً من كرسي الوزارة».

تقول الطالبة الجامعية بسمات الطاهر لمراسل «أتَر»، وهي تقيم بحي دردق وتقع جامعتها بحي حنتوب، إنها تكون في انتظار المواصلات التي لا تأتي منذ الصباح الباكر، ولا تتمكن من حضور محاضرتها الأولى بسبب ذلك، وفي نهاية اليوم، تتكرر المعاناة، إذ تعود للمنزل في التاسعة مساء إذا حالفها الحظ.

حال بسمات حال كثير من الطلاب، إذ أفادوا مراسل «أتَر» بصعوبة تنقلهم لمقارهم الدراسية بسبب أزمة الموصلات، ويضطر عدد كبير منهم للمشي مسافات طويلة؛ بسبب ندرة المركبات. ودعا مواطنون وطلاب إلى إعلان إغلاق المدارس والجامعات لحين حل أزمة المواصلات. يخبر فتحي البشير، وهو ولي أمر تلميذ بمدرسة الطبري بمدينة الحصاحيصا، مراسل «أتَر»، بأن ابنه ظل يخرج من منزلهم بحلة فور منذ ساعات الصباح الأولى، ويصل إلى المنزل مع حلول الظلام، مطالباً بمراعاة ظروف الطلاب بخاصة صغار السن، الذين توقفت الترحيلات التي كان تقلهم نحو مدارسهم، بسبب أزمة الوقود.

في الجسور الرابطة وطرقات الولاية، شاهد مراسل «اتَر»، جيوشاً بشرية تسير راجلة، في ظل غياب لحركة السيارات، رجال ونساء وشباب، يقطعون مسافات طويلة جداً، بلا أمل في الحصول على وسيلة تقلهم لأماكن عملهم أو منازلهم. يحكي بشير بابكر، التاجر بسوق الحصاحيصا والمقيم بقرية الصِّفيتة الغَنُّوماب، أنهم يحضرون إلى متاجرهم في السوق لثلاثة أيام سيراً على الأقدام، وخيارهم الآخر الانتظار لساعات في الشارع للحصول على سيارة أجرة.

تدخلت الأجهزة النظامية مساء الاثنين الماضي، عبر مركباتها بغرض تنظيم حركة النقل العام، وتوزيع المركبات على الأحياء بمدينة ود مدني، إذ حرك جهاز المخابرات العامة عدداً من مركباته للمساهمة في نقل المواطنين، وكذلك فعلت قوات الشرطة، لكن هذه المبادرات قلت فاعليتها في ظل الحشود الكبيرة بمواقف المواصلات والطرقات. ويرى مواطن من ود مدني تحدث لمراسل «أتَر»، أن هذه المبادرات هي بمثابة معالجة لنتائج الأزمة، بينما

الصحيح هو علاج جذورها وذلك بتوفير الوقود.

غدت عربات الكارو تجوب طرقات وأزقة ولاية الجزيرة، حاملة السكان في تنقلهم، في مشهد أعاد لأذهان الكثيرين، ذكرى أيام فترة سيطرة قوات الدعم السريع على الولاية. في حي الصداقة بمدينة الحصاحيصا، تقول ربة المنزل، أماني عبد القادر لمراسل «أتَر»: «الآن أركب كارو، وأعاد ذلك ذاكرتي لتلك الأيام الصعبة، ولكن هذه الأيام لا تقل عن تلك صعوبة، فالشوارع فارغة من السيارات، ولا تتحرك فيها سوى بالكارو».

وفي سوق مدينة ود مدني، كشف التاجر فكري جمال، أن السوق أصبح يعمل بعد الساعة التاسعة صباحاً، لتأخر وصول العمال والباعة والمتسوقين بسبب أزمة المواصلات، مضيفاً: «يعاني الناس الذين يصلون إلى سوق، فمعظمهم يأتي سيراً لندرة وسائل النقل، وحتى التجار الذين يملكون سيارات لا يتمكنون من تحريكها بسبب انعدام الوقود. هذه الأزمة تؤثر بصورة مباشرة على الحركة التجارية بالسوق، فبالإضافة لمعاناة الزبائن في الوصول، نعاني نحن كتجار كذلك، فحتى لو وصلنا مبكراً للسوق فلن نجد من يشتري منا، وقد انخفضت حركة السيارات القادمة للسوق، من مناطق داخل وخارج مدينة ود مدني إلى نحو أقل من 20%».

الخرطوم: المعلمون يواصلون الإضراب لليوم الثاني هذا الأسبوع

مراسل أتر

يواصل معلمون في ولاية الخرطوم، منذ الاثنين الماضي، إضرابهم عن العمل وفق جدولة أعلنت عنها لجنة المعلمين السودانيين سابقاً، بعد إضراب مماثل حدث في الأسبوع الماضي.

وكانت اللجنة قد أعلنت، في بيان صادر عنها الاثنين الماضي، الدخول في إضراب شامل عن العمل يومي الأربعاء والخميس 21 و22 أكتوبر 2026، احتجاجاً على ما وصفته بتعنت السلطات، وتخلي الدولة عن واجباتها تجاه التعليم والمعلم، داعية المعلمين والمعلمات في جميع الولايات، والمحليات إلى الالتزام الكامل بجدول الإضراب، ومؤكدةً أن وحدة الصفوف هي الخيار الأقوى لنيل الحقوق، وضمان كرامة المعلم واستقرار العملية التعليمية.

سبق إعلان الإضراب الأول الأسبوع الماضي، تأجيل بداية العام الدراسي 2026-2027، من 11 وحتى 18 أكتوبر الجاري، من قبل وزارة التعليم والتربية الوطنية بولاية الخرطوم، وذلك لعدة أسباب أوضحتها الوزارة، من بينها تدريب المعلمين الجدد.

أبان الأستاذ خ. ص، عضو لجنة المعلمين السودانيين بولاية الخرطوم لمراسل «أتَر»، أن إضراب هذا الأسبوع، قد خُصص فيه يوم الاثنين لفعاليات داخل

المدارس، الغرض منها مخاطبة أولياء الأمور والمجتمع بقضية المعلمين، وتوضيح حقوقهم ومطالبهم، وتسليط الضوء على ما وصفه بمخطط تصفية التعليم الحكومي وخصخصته.

وأوضح خ. ص أن هذا المخطط يُنفر المعلمين من المدارس الحكومية، نتيجة ضعف الراتب ورداءة البيئة المدرسية، وغياب كل المعينات التي تساهم في تسيير العملية التعليمية، مضيفاً أن عدم صرف الحكومة على التعليم جعل المدارس الحكومية منفّرة، مما ساهم في هجرة كثير من الطلاب والمعلمين نحو التعليم الخاص، مشيراً إلى المؤسسات التعليمية الخاصة الكبيرة التي ازدهرت كماً ونوعاً؛ لملء الفراغ الذي خلفه تردي المدارس الحكومية.

وقالت الأستاذة نازك نمر، من لجنة المعلمين السودانيين، عبر فيديو في صفحة اللجنة، إن الطلاب يتسربون من المدارس الحكومية للمدارس الخاصة، لفقدانهم وأولياء أمورهم الثقة في المدارس الحكومية، إذ تكثر حالات الغياب، وتهاجر الكوادر المؤهلة من المعلمين، لذا يلجأ الطلاب إلى المدارس الخاصة. وذكرت نازك، أن تصفية التعليم الحكومي تؤدي لزيادة البطالة وتفشي الجريمة وضعف التنمية، واتساع الفجوة بين فئات المجتمع من أغنياء وفقراء، وأضافت أن التعليم الحكومي من المفترض أن يستوعب 80% من طلاب السودان، محذّرةً من أن تصفيته تعني تدمير جيل كامل ومستقبل جيل كامل.

وأشار الأستاذ خ. ص لمراسل «أتر»، إلى أن دعوة اللجنة للإضراب وجدت صدىً واسعاً بين المعلمين نظراً للغبن والإحساس بالظلم، وللتباين الكبير بين الأجور والتضخم، وذكر أن الحد الأدنى لأجور المعلمين لم يتغير منذ العام 2020 وما زال 12 ألف جنيه، وأن راتب معلم في الدرجة الأولى، أمضى قرابة أربعين عاماً في التعليم، لا يتجاوز 250 ألف جنيه، بينما يبلغ راتب المعلم في مدخل الخدمة (الدرجة التاسعة) 76 ألف جنيه.

وعن كيفية عيش المعلم بهذا الراتب، ذكر خ.ص، أن أغلب المعلمين اتجهوا إلى التعليم الخاص مناصفة مع التعليم الحكومي، في ما أخذ آخرون إجازة بدون راتب متجهين نحو أعمال أخرى، مضيفاً أن راتب المعلم لا يصمد ليومين، أمام موجة الغلاء الطاحنة التي تضرب السودان حالياً، كاشفاً أن عدداً من المعلمين غادروا المدارس، في مختلف المحليات، حتى المدارس الكبرى والعريقة، فأغلب المدارس يوجد بها ما لا يقل عن خمسة أو ستة معلمين أخذوا إجازات أو تسربوا.

وأصدرت لجنة المعلمين السودانيين، يوم الثلاثاء الماضي، بياناً ذكرت فيه أن الإضراب في ولاية الخرطوم، يتواصل ليومه الثاني على التوالي بذات الوتيرة القوية،

في محليات كرري وبحري وشرق النيل، محذرة مما وصفته بتطورات بالغة الخطورة تهدد مستقبل التعليم بالبلاد.

وبحسب اللجنة، فإنها رصدت تناقصاً كبيراً في أعداد التلاميذ، خاصة في المدارس الطرفية، محذرة من خلو الفصول من أبناء الأسر البسيطة، وقالت إن بعض المعلمين عجزوا عن الوصول إلى مدارسهم، ليس التزاماً بالإضراب فقط، وإنما لعدم امتلاكهم تعرفة المواصلات.

كذلك ذكرت اللجنة، أن الطلاب والمعلمين ينتظمون في المدارس النموذجية ذات الدخل العالي مدفوعين بالحصص مدفوعة الأجر، بينما تعاني المدارس العامة، مشيرة لشعور عام بالإحباط والزهد في المهنة، يسود بين معلمي المدارس ذات البيئة الفقيرة.

بينما اتهمت اللجنة، بحسب بيانها، السلطة بمحاولة «خداع المعلمين عبر الارتكاز على أجسام ميتة، والترويج لوعود بصرف متأخرات وصفتها بالوهمية»، محذرة من أن البلاد مقبلة على مرحلة تجفيف التعليم الحكومي، خاصة في المناطق الطرفية الفقيرة.

وأكد الأستاذ خ. ص، عضو اللجنة لمراسل «أتَر»، أنه لم تأتِ حتى الآن ضغوط أو تهديدات من جهات نظامية، أمنية أو غيرها. لكنه أخبر أن هناك ضغوطاً وصفها بـ «الخجولة» تقوم بها أذرع النظام السابق، مُمَثلة في نقابة المعلمين الموجودة حالياً، التي وصفها بأنها «غير شرعية»، والإدارات التعليمية التي قال إنها مسيسة ومعلوم اتجاهها.

لا يتوقع خ.ص، استجابة حكومية لقضية المعلمين، عازياً ذلك في حديثه لمراسل «أتَر»، إلى توجيه الميزانية نحو الحرب، والصرف الكبير على المليشيات وعلى آلة الحرب. ويختتم أن لجان المعلمين في بقية الولايات تُرتب لخطوات تصعيدية في الأيام المقبلة، وفق واقع كل محلية.

أَتَر
Atar
السـودان ومحيـطـه

مجلة تصدر أسبوعياً عن
مركز سودان فاكتس للصحافة

FACTSD
FACTS CENTER FOR JOURNALISM

نعمل على السودان
من كل مكان

لزيارة موقع مجلة «أَتَر»:

atarnetwork.com

لزيارة موقع مركز سودان فاكتس للصحافة:

sudanfacts.org

لاستلام نسخة (pdf) من المجلة أسبوعياً

على البريد الإلكتروني،
الرجاء مراسلتنا مرة واحدة على:
atar@sudanfacts.org

على WhatsApp أو Signal،
الرجاء إرسال رسالة تحوي كلمة «أتر» أو «Atar» في التطبيق على الرقم:
+254743560204

للانضمام إلى شبكة مراسلي أَتَر في السودان الرجاء مراسلتنا على:

atar@sudanfacts.org

@atarnetwork